

يكون هذا السلب كاذباً أيضاً . فوجب أن يكون السلب على وجه يرفع الإيجاب المطلق ، ويصدق على هذا السلب الممكن . وهذا هو الدائم الذي لا يجب أن يكون ضرورياً في الجزئيات ، وإن كان لا يمنع منه . فهذا شأن الكلية المطلقة [الموجبة]¹ .

وأما السالبة الكلية المطلقة ، فتقيضها الموجبة الجزئية الدائمة ، كما بيناه . وأما الموجبة الجزئية المطلقة ، ففي ظاهر الأمر أن تقيضها السالبة الكلية الدائمة ، لما بيناه . لكن فيها من الإشكال ما ليس في الكلية الموجبة ؛ لأن الكلية الموجبة - قلنا - ربما يكون كذبها بسبب كون المحمول مسلوياً عن بعض الجزئيات دائماً بالإمكان . وهذه الجزئية لا تكذب بهذا التقدير ؛ فإن السالبة الجزئية الممكنة لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة . فإن قدرنا كذبها بسبب كون الحمل مسلوياً عن الكل دائماً بالإمكان ، فالدوام في الكليات لا يكون إلا ضرورياً .

فوجب إذن أن يكون نقيض هذه القضية - وهي الموجبة الجزئية المطلقة - السالبة الكلية الضرورية . لكنه - وإن كان الأمر كذلك في الحقيقة - فإننا إذا جعلناها سالبة كلية دائمة صدقت على الضرورية أيضاً ؛ لأن السلب كلي الدائم لا يكون إلا ضرورياً .

نقيض العرفية العامة

[25] قال المصنف : «وأما نقيض العرفية العامة» فهو أن يقال : «ليس المحمول دائماً بدوام وصف الموضوع ، بل مسلوياً عنه إما دائماً أو في بعض أوقات وصف الموضوع»² .

1 زيادة اقتضاها السياق .

2 انظر : (أ) : 3و ، (ل) : 5ظ .